



## مجلس القضاء يقر خطتي عمل المحكمة العليا والنيابة العامة للعام 2010



اجتماع مجلس القضاء الأعلى

الجديد المقرر إنشاؤه في شارع الستين الغربي بجوار مبنى مجلس النواب ومناقشة الخطوات اللازمة لتنفيذ المشروع. فيما تهدف خطة العمل السنوية للنيابة العامة للعام 2010م إلى استكمال تنفيذ برنامج الإصلاح القضائي وتطوير وتحديث النيابة العامة وتعزيز علاقات التعاون المحلي والخارجي بين النيابة العامة والأجهزة المماثلة وتنظيم وتفصيل الدور الرقابي والتفتيش على أداء عمل مختلف النيابة الاستئنافية والإبتدائية وتقييم أداء أعضاء النيابة العامة والكتاب العاملين في النيابة المختلفة وتطوير البنية التحتية لمشروعات النيابة العامة وتضمنت خطة النيابة العامة إجراء التفتيش القضائي وتقييم الكفاءة خلال العام القادم ونصف أعضاء النيابة العامة وإجراء الترقبات لأعضاء النيابة العامة المستحقين للترقية وإجراء دورات متعددة للتفتيش الصفاحي بالإضافة إلى افتتاح نيابات جديدة لتغطية المناطق التي لا توجد فيها. كما تضمنت إجراء عدد من الدورات التدريبية المحلية

والخارجية لتطوير قدرات ومهارات أعضاء النيابة العامة والاهتمام بمجال الأموال العامة ومكافحة الفساد من خلال إنشاء بعض النيابة وزيادة عدد أعضاء نيابات الأموال العامة الاستئنافية والإبتدائية في محافظات الجمهورية وزيادة عدد موظفيها وتوفير الإمكانيات اللازمة لعملها. وشملت خطة النيابة استكمال مشاريع المماني التي يجري تنفيذها حالياً والبدء بعدد من المشاريع الجديدة في عدد من محافظات الجمهورية. كما شملت مجموعة من المشروعات فيما يتعلق بالحاسوب وتقنية المعلومات تهدف إلى تسهيل الأعمال وتيسيرها للوصول إلى إنشاء ما يسمى بالنيابة الإلكترونية من خلال استخدام الحاسوب وشيكاته في الاجتماع بقاء الموضوعات المدرجة في جدول أعماله واتخذ بشأنها القرارات المناسبة. وكان المجلس في بداية الاجتماع قد استعرض محضر اجتماعه السابق وأقره.

أقر مجلس القضاء الأعلى خطتي عمل المحكمة العليا والنيابة العامة للعام 2010م. جاء هذا القراران بعد مناقشة المجلس في اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس القضاء رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي. وللخطتين والأهداف المرجوة منها. وتهدف خطة عمل المحكمة العليا للعام القادم 2010م إلى العمل على إنجاز ومواكبة الكم المتزايد من القضايا التي ترد إلى المحكمة العليا بكافة أنواعها في مدى زمني معقول تراعى فيه هذا وتضمن خطة تلبية الاحتياجات الإنسانية «76 مشروعاً مقدماً من «21» جهة مانحة بكلفة تمويلية تصل إلى «177» مليون دولاراً يخصص «25» بالمائة للزراعة و«17» بالمائة للتغذية و«13» بالمائة للصحة و«13» بالمائة للاجئين. حضر الاجتماع وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمه الرزاق علي حمد ووزيرة حقوق الإنسان الدكتورة هدى البان وسكرتير اللجنة العليا لإيواء وإغاثة النازحين عبدالسلام عبده سلام.

## تدشين وثيقة خطة اليمن للاستجابة للاحتياجات الإنسانية بـ «177» مليون دولار الأرحبي يؤكد أن دعوة رئيس الجمهورية إلى حوار وطني شامل تستهدف ترسيخ ثقافة وطنية تغلب مصالح اليمن



الأرحبي يرأس اجتماعي الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة

ملاحظاتها على مشروع خطة تلبية الاحتياجات الإنسانية المقعدة من قبل منظمات الأمم المتحدة.. منوها بأن الحكومة اليمنية قدمت عرضاً تفصيلياً لطبيعة الاحتياجات الإنسانية التي تحتاجها اليمن في مؤتمر جنيف حيث تم مناقشة هذه الاحتياجات وبإلوة رؤية مشتركة فيما يخص خطة تلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن. وأشاد وزير الصحة العامة والسكان إلى أن الحكومة اليمنية بادرت منذ وقت مبكر إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن تداعيات حرب صعدة وفق الموارد والإمكانات المتاحة حيث تسببت تداعيات الحرب في تشريد ما يقدر بـ 175 ألف شخص مستعرضاً طبيعة ونوعية التحديات التي فرضها على اليمن تزايد أعداد

النازحين جراء حرب صعدة وتدفق اللاجئين من دول القرن الأفريقي إلى اليمن وهو ما فرض أعباء إضافية على إمكانيات اليمن المتاحة لمواجهة مثل هذه الالتزامات الطارئة. هذا وتضمنت خطة تلبية الاحتياجات الإنسانية «76» مشروعاً مقدماً من «21» جهة مانحة بكلفة تمويلية تصل إلى «177» مليون دولاراً يخصص «25» بالمائة للزراعة و«17» بالمائة للتغذية و«13» بالمائة للصحة و«13» بالمائة للاجئين. حضر الاجتماع وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمه الرزاق علي حمد ووزيرة حقوق الإنسان الدكتورة هدى البان وسكرتير اللجنة العليا لإيواء وإغاثة النازحين عبدالسلام عبده سلام.

## .. ويجدد حرص الحكومة على تطوير الموانئ اليمنية

استعرضت شركة كرونيل العالمية في اجتماع موسع عقد أمس بصنعاء برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي التصور العملي لإستراتيجية تطوير الموانئ اليمنية. وأكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في الاجتماع على حرص الحكومة اليمنية على انتاج أفضل الممارسات العالمية لتطوير الموانئ اليمنية معتبراً أن تطوير الموانئ اليمنية وفق رؤية ومنهجية تجارية تنافسية سيسهم في تعزيز دور الموانئ في دعم التنمية. وأطلع نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ومعه وزير النقل خالد الوزير على عرض تفصيلي قدمته شركة كرونيل العالمية تضمن التصور العملي لإستراتيجية تطوير الموانئ اليمنية حيث تضمن العرض التأكيد على أهمية تحسين الهياكل التنظيمية للموانئ وتعزيز السياسات والممارسات اللازمة لتحويل الموانئ إلى كيانات قادرة على المنافسة تجارياً إلى جانب إيجاد قانون وطني للموانئ ومنح سلطات إدارة الموانئ صلاحيات واسعة فيما يخص اتخاذ القرارات الخاصة بتحسين الأداء وتطوير أنشطة الموانئ. كما تضمن عرض شركة كرونيل العالمية إعادة تأهيل ميناء المعلا بعدن وتحسين الإنتاجية وبناء ثلاثة مراسر إضافية في محطة عدن والحوادث وتعميق القناة وبناء مراسر إضافية في ميناء الحديدة وتعميق قناة الميناء. حضر الاجتماع وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية الدكتور مطهر العباسي ووكيل الوزارة لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحائري ورئيس وحدة تنسيق المساعدات الخارجية بالوزارة نبيل علي شيبان.



د. الأرحبي يرأس اجتماع الاستراتيجية لتطوير الموانئ

## الجان المنبثقة عن اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة مشاريع الموازنة تعقد اجتماعاتها



اجتماع اللجان البرلمانية لدراسة مشاريع الموازنة

كما اختارت لجنة دراسة وتحويل مشاريع موازنات الوحدات المستقلة والمهلحة والصناديق الخاصة عزام عبدالله صلاح رئيساً للجنة واختار صادق أمين ابهراس مقرر لها، واختارت لجنة دراسة وتحليل مشاريع موازنات الوحدات الاقتصادية محمد أمين باشا رئيساً للجنة ومحسن علي الجبر مقرر لها. كما ناقشت وأقرت تلك اللجان آليات تنفيذ المهام المنوطة بكل منها وفقاً لآلية العمل والبرنامج الزمني لعمل اللجنة العامة الخاصة بمشاريع الموازنات للعام المالي 2010م، وبإشراف اللجان الفرعية بدراسة وتحليل مشاريع الموازنة حسب الأجهزة والقطاعات والمرافق المعنية بها لكل لجنة على حدة.

المكلفة بدراسة مشاريع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2010م اجتماعاتها أمس حيث تم خلالها اختيار رئيس ومقرر كل لجنة. وقد اختارت لجنة دراسة وتحليل المراكز والأهداف والسياسات والإجراءات للبيان المالي ومناشئة مفتوح توفيق عبدالرحيم رئيساً للجنة وعلي عبدالله أبو حليفة مقرر لها. واختارت لجنة دراسة وتحليل إيرادات ونفقات مشروع موازنة السلطة المحلية أحمد محمد الزهيري رئيساً للجنة وأحمد أحمد النويرة مقرر لها.

عقدت اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة البرلمانية الخاصة

أقرت تسمية شارع في مدخل عاصمة المحافظة باسم الشهيد عمر العيسى

## الهيئة الإدارية لمحلي صعدة تناقش أوضاع النازحين وأداء المجالس المحلية

ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة صعدة في اجتماعها أمس برئاسة المحافظ حسن محمد متاع الموضوعات المتعلقة بأوضاع النازحين وكذا سير أداء المجلس ولجانه. وأقر الاجتماع تسمية شارع مدينة صعدة بأسماء الشهداء الذين سبطوا وأمنه واستقراره وسلامة أبنائه وحماية منجزاته. ووافق الاجتماع على تسمية الشارع الممتد من نقطة عين مدخل عاصمة المحافظة وحتى مفرق فرع مؤسسة الطرق والجسور باسم الشهيد العميد الركن عمر العيسى قائد اللواء 103 السابق الذي استشهد الشهر الماضي خلال مواجهة عناصر التخريب والتمرد، وتسمية الشارع الممتد من النقطة حتى باب نجران بمدينة صعدة القديمة باسم الشهيد محمد مصطاف الذي استشهد الأسبوع الماضي. وكلف الاجتماع مكتب الأشغال العامة والطرق حدة تنفيذ كل التسميات في شارع وطرق عاصمة المحافظة إيماناً بدماء الشهداء وعرفاناً بما قدموه من تضحية في سبيل الحفاظ على وحدة الوطن وأمنه واستقراره. وأوضح المحافظ متاع أن الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل الوطن هم نبراس وقبس في الوطنية والفتاء، وهم وسام على صدر الأمة وتاج على رأس الوطن وشرف وفخر يعلو محيا للجمع. مؤكداً أن دم الشهداء وأرواحهم لن تذهب هبداً وان تضحياتهم ستبقى خالدة في التاريخ. وقال: "نحن لن نخطئها بضمون في الذود عن الوطن والدفاع عنه وان عناصر الإرهاب والتمرد تلغظ أنفاسها الأخيرة في طريقها إلى الزوال والقضاء عليها إلى الأبد". مشدداً على دور المجالس المحلية ولجانها في توعية المواطنين بالأوضاع الوطنية والدفاع عن الوطن وتعريفهم بأهداف الصليبية المارقة وأعمالها الإجرامية في حق الوطن وأبناء المحافظة طيلة سنوات الفتنة وما الحقته من أضرار في مختلف مناطق المحافظة. واستعرض الاجتماع الذي حضره وكيل المحافظة المساعد صالح مبخوت عدد من التقارير عن مجمل الأعمال والأنشطة بالمحافظة والمكاتب التنفيذية وأعمال الإغاثة ودور المنظمات الإنسانية والجمعيات الخيرية في مساعدة النازحين وتقديم الرعاية الصحية بمخيماتهم.

## حفل خطابي وفني ويوم مفتوح بأمانة العاصمة بمناسبة اليوم العالمي للايدز

طريق اللواط فيجب علينا أن نحمل أولادنا منها ونوعهم في المدارس والجامعات وفي المجتمع من خلال إقامة الندوات والفعاليات التوعوية بهدف نشر الثقافة الصحية والجنسية وثقافة صحة الأسرة والصحة الإنجابية. وتوأم أمين عام المجلس الوطني للسكان بالمساعدات التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة عبر هيئاتها المختلفة في مختلف الجوانب الحياتية ومنها الجانب الصحي. من جانبه اعتبر المدير التنفيذي لمؤسسة الألفية للتنمية لطفي هويدي هذه الفعالية واليوم المفتوح مميزة كونهما ركزت على فئة الشباب من الجنسين من طلاب المدارس في أمانة العاصمة ومحافظتي ذمار وعمران في سبيل خلق شباب مدرك أهمية التوعية لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) وتحويلهم إلى حاملي رسائل بهدف توعية أقرانهم والإسهام في نشر الوعي المجتمعي بهذا المرض. وأشار إلى أن مثل هذه الفعاليات التوعوية تسهم برفع وعي الناس بهذا المرض في التخفيف من حدة أضرار الوصمة والتمييز التي يعاني منها المتعايشون مع هذا المرض وبخاصة في المجتمعات المحافظة ومنها المجتمع اليمني. وكان مدير وحدة مكافحة الايدز بالمجلس الوطني للسكان الدكتور عبدالله العريشيلقى كلمة أكد فيها أهمية تكتاف جهود الجميع للدفع بالوعي الجماهيري بخطورة هذا المرض وطرق الوقاية منه مثل هذه الأمراض المعدية والإسهام في وقاية المجتمع منها. وبيئت منسقة البرنامج التوعوي الذي استهدف مدارس أمانة العاصمة ومحافظتي ذمار وعمران آسيا المشرفي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الحملة التي شملت 20 مدرسة ثانوية من الجنسين في المحافظات المذكورة مرتتجاً بمراحل عدة أهمها التهيئة القبلية لمدراء ومشرفي المدارس المستهدفة، ومن ثم الإعلان عن مسابقات ثقافية وفنية للمبدعين ووضع خطط دراسية في تلك المدارس لدمجها في النشاط المدرسي بغرض استمرارية التوعية، ومكحلة تامة تم اختيار 10 طلاب

أكد أمين عام المجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد علي بوريحي أهمية نشر الوعي في أوساط الشباب بمخاطر مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) وبخاصة طلاب المدارس والجامعات. وقال في الحفل الذي نظمته مؤسسة الألفية للتنمية بالتنسيق والتعاون مع المجلس الوطني للسكان ممثلاً بوحدة مشروع مكافحة الايدز في حقيقة التسعين احتفاء باليوم العالمي للأيدز إن من الأهمية بالمدى تعريف الشباب من كلا الجنسين بالأيدز كمشكلة رغم أن اليمن من الدول التي لاتزال نسبة الإصابة فيها بهذا المرض منخفضة تصل إلى نصف في المائة غير إننا بحاجة في هذا المجال إلى رفع وتائر الوعي والمعرفة بمخاطر مرض الايدز. وأضاف: "إننا نكفح مرض الايدز بغرض زيادة رقة الوعي والمعرفة بمشكلة الايدز باعتبار الايدز مشكلة تنموية فهو يستهدف زهرات حياتنا ويستهدف أبنائنا وبناتنا في سن الشباب وبالتالي فإنه يستهدف قوى العمل والإبداع والإنتاج في المجتمع". مشيراً إلى أن المجلس الوطني للسكان شريك مع الصندوق العالمي للايدز والسلي والمالاريا ومكافحة مرض الايدز. وأشار بوريحي إلى أهمية الاستفادة مما حصل لبعض البلدان في أفريقيا.. وإلى أن بعض البلدان الإسلامية في إفريقيا انتشر فيها الايدز نتيجة لانكار ونتيجة لأن هناك العديد من الناس الذين وقفوا ضد الموجة من بداية الإصابة بمرض الايدز وأصبحت إفريقيا موطناً للايدز حيث أن هناك بلداناً في إفريقيا (جنوب الصحراء) تصل نسبة الإصابة فيها إلى 50 في المائة. وبيّن بوريحي أن المجتمع اليمني مجتمع محافظ ومجتمع نظيف وعلينا أن نتبع نمط من دنيانا الحنيف لكي نستقيم وأن نستفيد من هذه المحاضرات وان لا نذعن وروسنا في التراب لكي ننكر هذه المشكلة، فهذه مشكلة موجودة في المجتمع وعلينا أن نعلم ونتفقد اولادنا بأن الايدز ينتقل بالاتصال الجنسي من شخص مصاب إلى شخص غير مصاب سواء عن طريق العلاقات الجنسية الشرجية أو غير الشرجية في حال كان أحد الطرفين مصاباً بهذا المرض، كما ينتقل أيضاً عن

وزير المالية يناقش تقرير تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال

## مناقشة تقرير تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال في اليمن



وزير المالية يناقش تقرير تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال

ناقشت اللجنة الإشرافية لتحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اجتماعها أمس برئاسة وزير المالية رئيس اللجنة نعمان الصهبي الجهود التي تبذلها اليمن في هذا الشأن وكذا التقرير الأولي لفريق مراجعة التعاون الدولي المشكل من قبل مجموعة العمل المالي (الفاتف). وأكد التقرير ضرورة استكمال الجهود التي تبذلها اليمن لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي مقدمتها الإسراع في إقرار القانون الجديد وإخراجه إلى حيز التنفيذ خلال الفترة القريبة القادمة. وفي الاجتماع أكد وزير المالية أهمية تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن كمنطلق وطني لتعزيز الإجراءات الاحترازية لمواجهة هذه الجرائم بكافة صورها وأشكالها نتاغماً مع الجهد الدولي والإقليمي لمحاربة هذه الجرائم العابرة للحدود. وفي هذا الخصوص أكدت اللجنة أهمية التواصل مع هيئة رئاسة مجلس النواب للتسريع بإقرار مشروع القانون الجديد نظراً لأهمية الخاصة التي اكتسبها باعتباره عصراً أساسياً في تنفيذ خطة تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن. فضلاً عن أن إقراره أصبح مطلباً ملحا يعكس الجهود الصادقة لليمن في الامتثال للمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين درجات التزامها.

## مؤتمر الحركة الديمقراطية يبدأ أعماله اليوم في تفز

تبدأ في محافظة تعز اليوم فعاليات المؤتمر العام للحركة الديمقراطية للتغيير والبناء تحت شعار "معاً على درب المساواة والوحدة وبناء الإنسان". وقال رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر أحمد الشرعي في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن انعقاد المؤتمر يأتي استناداً إلى دستور الجمهورية اليمنية وفانوا الأحزاب والتنظيمات السياسية، وفي ظل أجواء ديمقراطية جديدة وبحرية والشفافية والوعي. وأشار إلى أن المؤتمر سيبحث على مدى يومين إقرار البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحركة وانتخاب قياداتها من أعضائها المؤسسين بمشاركة 625 مندوباً ومندوبة من كل محافظات الجمهورية وبحضور ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية والمثقفين والشخصيات الاجتماعية القابلة.